في المضارع كما في خلافا للقليوبي

انما جمعهما في باب واحد لان الخبر لا بد للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر نحو اقام الزيدان افاعل الهمزة للاستفهام وقام مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدا والعمران نائب الفاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذي لا خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفي او استفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا او نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل او اسم مفعول وهو الثالث الرابع اي مما ذكر من المبتدا والخبر ما لم يصر راجحا لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد

الاسم الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل والمؤول بخلاف وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية فلا يعترض على اخذه في التعريف المرفوع لفظا مراده به ما يشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلة بالمحلي فلا يعترض عليه بان في كلامه اخلالا بالتقديري وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا

بالابتدا متعلق بالمرفوع وهو مبني على الصحيح من ان الرافع للمبتدا الابتدا او للخبر المبتدا وقيل كل منهما رفع الخبر وقيل ان الابتدا رافع لهما وقيل ان الاسناد رفع المبتدا وهما رفعا الخبر فالاقوال اربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبرا بالمبتدا اه

اي المجرد اي الخالي لفظا وتقديرا فخرج نحو قولك زيد في جواب من قال من قام فان المقدر قام زيد فهو مجرد مما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل عن العوامل اي عن

شيء من العوامل ويجعل الجنسية اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان اللفظية قيد لاخراج المعنوية فان المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتدا على الراجح فاشار بهذا القيد الى انه ماشي على الراجح فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها فان التجريد يقتضي سبق ما يتجرد منه ولم يوجد في المبتدا عامل لفظي يتجرد منه قلنا في الجواب سابقا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح التعبير بالتجرد

غير الزائدة وما اشبهها قيد في القيد هو لا دخال نحو ما زيد او نحو يشبه الزايد فمن الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدا والباء فيه زايدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لان المبتدا لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان ما بعده نكرة نحو لحسبك درهم اه ومن الثاني لعل ابي العوام منك قريب فابي مرفوع على انه مبتدا وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل المجردة افادة التوقع لا للتعدية كما يدخل ليت لافادة التمني فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزايدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت اجيب بان العوامل اللفظية اذا اطلقت انما تنصرف الى ما ليس زايدا ولا شبيها بالزايد وخرج بالمرفوع المنصوب والمخفوض وخرج ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفاعل على القول بانه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح الفاعل الحالي والنايب عن الفاعل وخبر ان واخواتها اذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكر والابتدا عبارة اي لفظ الابتدا معتبر به ففي كلامه حذف مضاف واطلاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)